ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The geopolitical effects of migrant labor on Salah al-Din Governorate and its problems

Faisal Ali Thahir Abdul Wahab Al-Janabi

Tikrit University / College of Education for Humanities

Nassif Jassim Aswad Al-Ahbabi

Tikrit University College of Education for Humanities

* *Corresponding author: E-mail* :
Faisalali12@st.tu.edu.iq

***Keywords*:**
Geopolitical effects
Expatriate worker
Salah al-Din Governorate
Population growth
Economic growth

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	1 Mar 2025
Received in revised form	25 Mar 2025
Accepted	2 May 2025
Final Proofreading	30 Nov 2025
Available online	30 Nov 2025

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This study discusses the impact and flow of expatriate workers on Iraq and their demographic, economic, and political effects. The study points out the cultural and social diversity in Iraq and how wars and conflicts led to internal and expatriate migrations that caused multiple infrastructure and economic challenges. The study shows how Salah al-Din Governorate, thanks to its geographical location and natural resources, is considered a center for attracting expatriate workers, which greatly affects the social fabric and local economy.

The problem of the study revolves around the impact of geographical and political factors on the presence and distribution of expatriate workers in Iraq, especially in Salah al-Din Governorate, and how government institutions deal with the establishment of this workforce and the extent of its impact on national identity, in addition to the economic and social competitive challenges facing the local community. The study aims to analyze the impact of expatriate labor on Salah al-Din Governorate and the local labor force in Iraq in general, and to clarify the resulting economic and political impacts, including impacts on security and other political reasons, and to provide political and legal recommendations to deal with these challenges based on the collected data.

The results highlighted that expatriate workers contribute significantly to enhancing economic growth by providing the skills and expertise necessary to implement major development projects. This labor supports the local economy by improving productivity and enhancing efficiency in various economic sectors, and the presence of expatriate workers enhances cultural diversity and enriches the social fabric. Despite the challenges associated with social integration, cultural and linguistic differences can be overcome through effective policies that promote understanding and coexistence between different cultures. In addition, the influx of expatriate workers leads to important demographic changes in Salah al-Din Governorate, which affects the demographic structure and creates new dynamics. It requires balanced policies to ensure sustainable development and social integration, and many proposals were made, including investing in improving and expanding infrastructure, such as roads, bridges, water and sewage networks, and health and educational facilities, to meet the increasing demand resulting from population growth and the presence of expatriate workers, and organizing programs which aims to seduce social tensions and enhancing social cohesion. These programs could include awareness campaigns and educational programs to promote understanding and cultural exchange between expatriate workers and local residents, in addition to establishing vocational training centers aimed at raising the efficiency of the local workforce, which reduces dependence on expatriate labor and enhances job opportunities for local citizens. Focusing on the technical and industrial skills needed in the market can contribute to achieving a greater balance between labor supply and demand.

© 2025 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.11.1.2025.16

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الاثار الجيوبوليتيكية للأيدي العاملة الوافدة على محافظة صلاح الدين ومشاكلها

فيصل علي ظاهر عبد الوهاب الجنابي/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

نصيف جاسم اسود الاحبابي/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

ان هذه الدراسة تناقش تأثير وتدفق العمالة الوافدة على العراق بصورة عامة وتأثيراتها الديموغرافية، الاقتصادية، السياسية تشير الدراسة الى التنوع الثقافي والاجتماعي في العراق وكيف أدت الحروب والنزاعات الى هجرات داخلية ووافدة تسببت في تحديات متعددة للبنية التحتية والاقتصادية، تُظهر الدراسة كيف أن محافظة صلاح الدين، بفضل موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية، تُعتبر مركزاً لجذب العمالة الوافدة، مما يؤثر بشكل كبير على النسيج الاجتماعي والاقتصاد المحلي.

تتمحور مشكلة الدراسة حول تأثير العوامل الجغرافية والسياسية على تواجد وتوزيع العمالة الوافدة في العراق، خاصة في محافظة صلاح الدين، وكيفية تعامل المؤسسات الحكومية مع إقامة هذه العمالة ومدى تأثيرها على الهوية الوطنية، بالإضافة إلى التحديات التنافسية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع المحلي. تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير الأيدي العاملة الوافدة على محافظة صلاح الدين والأيدي العاملة المحلية في العراق بشكل عام، وتوضيح الآثار الاقتصادية والسياسية الناتجة عنها، بما في ذلك التأثيرات على الأمن والأسباب السياسية الأخرى، وتقديم مقترحات سياسية وقانونية للتعامل مع هذه التحديات بناءً على البيانات المجمعة.

وابرزت النتائج ان العمالة الوافدة تساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير المهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ المشاريع الإنمائية الكبرى. هذه العمالة تدعم الاقتصاد المحلي عبر تحسين الإنتاجية وتعزيز الكفاءة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وان وجود العمالة الوافدة يعزز من التنوع الثقافي ويثري النسيج الاجتماعي. بالرغم من التحديات المرتبطة بالتكامل الاجتماعي والاندماج، فإن الفروقات الثقافية واللغوية يمكن التغلب عليها من خلال سياسات فعالة تعزز التفاهم والتعايش بين الثقافات المختلفة, بالإضافة الى ان تدفق العمالة الوافدة يؤدي إلى تغييرات ديموغرافية مهمة في محافظة صلاح الدين، مما يؤثر على التركيبة السكانية ويخلق ديناميكيات جديدة تتطلب سياسات متوازنة لضمان التنمية المستدامة والتكامل الاجتماعي, وقدمت العديد من المقترحات ومنها الاستثمار في تحسين وتوسيع البنية التحتية، مثل الطرق، الجسور، شبكات المياه والصرف الصحي، والمرافق الصحية والتعليمية، لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن النمو السكاني وتواجد العمالة الوافدة, وتنظيم برامج تهدف إلى تقليل التوترات الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي. يمكن أن تشمل هذه البرامج حملات توعية وبرامج تعليمية لتعزيز التفاهم والتبادل الثقافي بين العمال الوافدين والسكان المحليين، بالإضافة الى تأسيس مراكز تدريب مهني تهدف إلى رفع كفاءة القوى العاملة المحلية، مما يقلل الاعتماد على العمالة الوافدة ويعزز فرص العمل للمواطنين المحليين. التركيز على المهارات التقنية والصناعية المطلوبة في السوق يمكن أن يسهم في تحقيق توازن أكبر بين العرض والطلب على العمالة.

كلمات مفتاحية: الاثار الجيوبوليتيكية/ عاملة الوافدة/ محافظة صلاح الدين/ النمو السكاني/ النمو الاقتصادي

المقدمة

تتناول الدراسة تأثير وتدفق العمالة الوافدة على العراق بصورة عامة وعلى محافظة صلاح الدين بصورة خاصة، مع التركيز على التأثيرات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. تشير النتائج إلى أن العوامل الجغرافية، مثل توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية المتطورة والموقع الحيوي، تؤدي دوراً حاسماً في جذب الأيدي العاملة الوافدة، مما يعزز القدرة الاقتصادية للمحافظة. تقع محافظة صلاح الدين في قلب العراق، وتعد من المناطق الحيوية نظراً لمكانتها الجغرافية المهمة ومواردها الطبيعية الغنية، مثل النفط والأراضي الزراعية الخصبة ونهر دجلة. هذا الموقع المهم يجعلها نقطة جذب للعمالة المهاجرة والوافدة.

مشكلة الدراسة

تواجه محافظة صلاح الدين تحديات متزايدة بسبب تأثيرات العمالة الوافدة على النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي. المشكلة الرئيسية في البحث هي الآثار المجتمعية للعمالة الوافدة على الاقتصاد العراقي وتأثيراتها على الواقع في المحافظة، والتي تتفرع منها عدة تساؤلات:

١- هل للمتغيرات السياسية إثر في تنامي العمالة الوافدة في محافظة صلاح الدين وتوزيعها الجغرافي.

٢- كيف تتعامل المؤسسات الحكومية مع اقامة العمالة الوافدة ومدى تؤثر تلك العمالة على الهوية الوطنية من منظور الجغرافية السياسية.

٣- هل للعمالة الوافدة صور تنافسية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي اتجاه المجتمع العراقي بصوره عامة ومحافظة صلاح الدين بصورة خاصة.

فرضية الدراسة

يمثل الفرض العلمي الإجابة المتوقعة لمشكلة الدراسة، حيث تستند هذه الدراسة الى فرضيات متعددة وهي كالاتي:

١- تؤدي المتغيرات السياسية، مثل السياسات الحكومية والاستقرار السياسي والأوضاع الأمنية، دوراً مهماً في تنامي وتوزيع العمالة الوافدة في محافظة صلاح الدين.

٢- تختلف أساليب تعامل المؤسسات الحكومية مع إقامة العمالة الوافدة وتؤثر بشكل مباشر على مدى اندماج تلك العمالة وتأثرها بالهوية الوطنية العراقية.

٣- تساهم العمالة الوافدة في تشكيل واقع اقتصادي واجتماعي تنافسي تجاه المجتمع العراقي بصورة عامة ومحافظة صلاح الدين بصورة خاصة، من خلال تأثيرها على فرص العمل والأجور والنسيج الاجتماعي.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف المشكلات السياسية، والمنهج التحليلي لتحليل بيانات الجهات الرسمية. شملت الدراسة بيانات ميدانية من استبيانات توزيعها على ٤٧٨ عامل وافد في محافظة صلاح الدين. استخدم المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى الأسلوب الكمي لتحليل البيانات المستخلصة من الاستبيانات.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى ما يأتي:

١- دراسة تأثير الايدي العاملة الوافدة على محافظة صلاح الدين، وتأثير الايدي العاملة الوافدة على الايدي العاملة المحلية في العراق بشكل عام، وفي محافظة صلاح الدين بشكل خاص.

٢- بيان الاثار الاقتصادية الناتجة عن الايدي العاملة الوافدة على محافظة صلاح الدين.

٣- بيان الاثار السياسية الناتجة عن العمالة الوافدة منها ما يتعلق بالأمن والأسباب السياسية الاخرى.

٤- تقديم مقترحات سياسية وقانونية للتعامل مع التحديات المتعلقة بالعمالة الوافدة بناءً على البيانات المجمعة.

أهمية الدراسة

- تسليط الضوء على الواقع السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي لمحافظة صلاح الدين.
- فهم تأثير العمالة الخارجية على تشغيل اليد العاملة المحلية والعقبات التي تواجهها من جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية.
- تقييم التأثيرات الاقتصادية للعمالة الوافدة وتقديم بيانات موثوقة لدعم اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة.
- تحليل العقبات السياسية والاجتماعية المرتبطة بالعمالة الوافدة.
- توفير فهم عميق للتأثيرات المتعددة للعمالة الوافدة وتقديم مقترحات لتعزيز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية.
- تقليل الآثار السلبية للعمالة الوافدة والمساهمة في بناء استراتيجيات فعالة لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية لمنطقة الدراسة فقد تمثلت بمحافظة صلاح الدين، التي تقع في القسم الشمالي الأوسط من العراق وتنحصر احداثياتها ما بين خطي طول (٨°,٤٩'-٤٢ ْ) و(٢°,٩٤'-٤٤ ْ) شرق خط كرينتش، ودائرتي عرض (١°,٦٧'-٣٣ ْ) و (٨°,٧٣'-٣٥ ْ) شمال خط الاستواء، تحد منطقة الدراسة من الشمال محافظات نينوى وكركوك وأربيل ومن الشرق محافظتي السليمانية وديالى, ومن الجنوب محافظة بغداد، بينما تحدها محافظة الأنبار وجزء من محافظة نينوى من جهتها الغربية ، وتبلغ المساحة

الكلية لمنطقة الدراسة (٢٤٣٦٣) كم٢ أي تشكل منطقة الدراسة حوالي (٥.٦%) من المساحة الكلية للعراق البالغة (٤٣٥٠٥٢ كم٢), وتضم المحافظة أحد عشر قضاءً إداريًا، بالإضافة إلى عدة نواحي تشكل الهيكل الإداري للمحافظة، مما يعزز من دورها الحيوي في المنطقة ويوفر تنوعًا إداريًا وجغرافيًا مهمًا لدراسة الأيدي العاملة الوافدة وسياقاتها المختلفة ضمن هذه الحدود الجغرافية والإدارية المحددة، وكما موضح في الخريطة (١).

الخريطة (١): الموقع الجغرافي لمحافظة صلاح الدين من العراق.

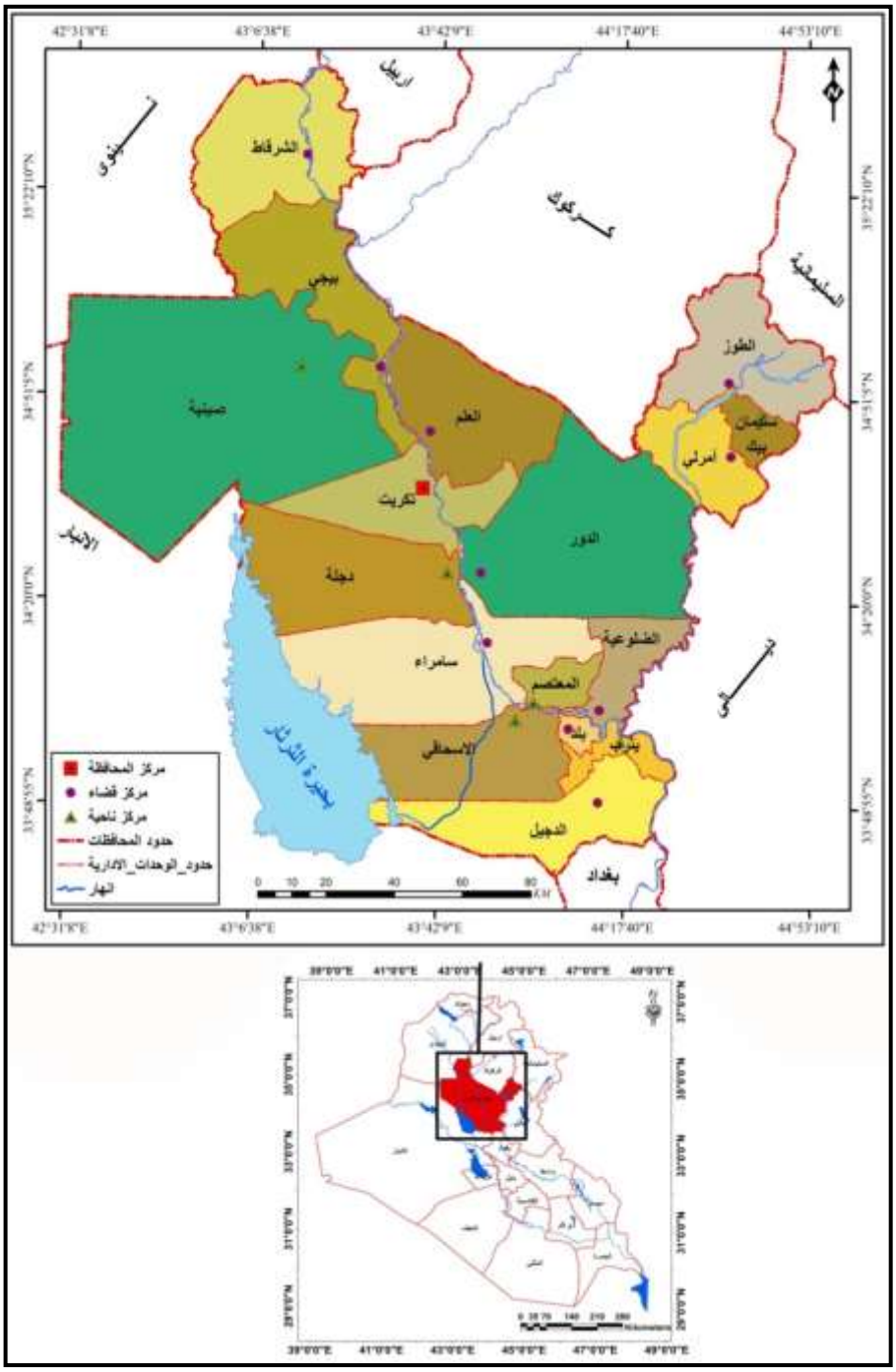

المصدر: حسب خريطة العراق الادارية بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠ ومخرجات برنامج GIS ARC ١٠،٨.

أولا: الاثار السياسية للأيدي العاملة الوافدة تجاه محافظة صلاح الدين ومشاكلها

يشمل مفهوم "الآثار السياسية" التأثيرات الكبيرة التي تمارسها القرارات والأحداث على المجال السياسي، بما في ذلك الحكم وصنع السياسات والرأي العام وتوازن القوى. تشعر دول الاستقبال بالقلق من تأثير العمالة الوافدة على حياة مواطنيها وتفكيرهم السياسي، خاصةً أن معظم هذه العمالة تأتي من دول ذات أنظمة ليبرالية، مما يثير مخاوف من انتقال الفكر الليبرالي. ومع ذلك، فقد قللت ثورة الاتصالات والمعلومات الحديثة من هذه المخاوف، إذ لم تعد هناك حدود سياسية تمنع انتقال الأفكار عبر الإنترنت والأقمار الصناعية. رغم ذلك، لا يزال المراقبون يركزون على منح التأشيرات لأسباب سياسية، وتبدي دول الاستقبال اهتمامًا بتنويع مصادر العمالة، مع ربط منح التأشيرات أو منعها بالتوافق السياسي مع دول الإرسال [١]، تشكل العمالة الوافدة تحديًا للأمن القومي العراقي، حيث يمكن أن تؤدي إلى تدويل قضايا العمالة في المنطقة وتستخدم لخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، مما يمنح الدول الكبرى ذريعة للتدخل تحت ستار الدفاع عن رعاياها [٢]. إن الأثر السياسي يُعد من أهم احتياجات الأفراد والمجتمعات، واستقدام العمالة الوافدة بطرق غير شرعية، التي تُقدر نسبتها بين ٨ الاف عامل بصورة شرعية وغير شرعية [٣]، ينتشرون بشكل كبير في النجف وكربلاء، ويشكلون عبئًا على الوضع الأمني والاجتماعي بسبب اختلافاتهم الثقافية، مما يؤدي إلى ارتكاب جرائم متعددة، خاصة في ظل وجود المؤسسات الوهمية [٤].

١ – الأهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب نوع العمل والجهة المستفيدة من العمالة الوافدة في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣:

نلاحظ من الجدول (١) توزيع العمالة الوافدة حسب نوع العمل والجهة المستفيدة في محافظة صلاح الدين، موضحًا بذلك العلاقة بين هذه التوزيعات والاقتصاد السياسي للمنطقة.

الشركات تستفيد بنسبة ضئيلة من العمالة الوافدة (١.٣%) في الأنشطة التجارية والخدمية والصناعية. بالمقابل، تستفيد المؤسسات الحكومية بشكل أكبر (٢٠.٣%)، خاصة في النشاط الصناعي (١٧.٨%). المزارع تستفيد بنسبة ٤.٤%، جميعها في النشاط الزراعي. الأنشطة المنزلية تركز ١٨.٨% من العمالة في خدمات المنازل. الأنشطة التجارية تستحوذ على ٢٣% من العمالة، والأنشطة الخدمية تستفيد بنسبة ٣٠.٥%. الأنشطة الصناعية تستفيد بنسبة ١.٧% فقط، بالمجموع، يتوزع ٤٧٨ عاملًا وافدًا كالتالي: ٢٣.٠% في الأنشطة التجارية، ٢٨.٠% في الأنشطة الخدمية، ٤.٨% في الأنشطة الزراعية، ٢٤.١% في الأنشطة الصناعية، ١٩.٧% في الأنشطة المنزلية، و٠.٤% في أنشطة أخرى. هذه الأرقام تعكس اختلافات جوهرية في كيفية استفادة القطاعات المختلفة من العمالة الوافدة وتأثيراتها على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ومحافظة صلاح الدين، توضح الخريطة (٢) يُظهر

التحليل أن المؤسسات الحكومية في بيجي وسامراء تستفيد بشكل رئيسي من العمالة الوافدة، خاصة في الأنشطة الصناعية والخدمية، مما يعكس اعتمادها على العمالة الوافدة لتشغيل القطاعات الحيوية. العمالة الوافدة في النشاط الخدمي تنتشر عبر عدة أقضية، تشمل بيجي، الشرقاط، تكريت، سامراء، بلد، الدجيل، والضلوعية، مما يبرز أهمية هذه العمالة في دعم الأنشطة الخدمية وتوفير الخدمات الضرورية، المؤسسات الحكومية والأنشطة الخدمية هما القطاعان الرئيسيان اللذان يعتمدان على العمالة الوافدة، مما يعكس التوجهات السياسية والاقتصادية نحو تعزيز البنية التحتية والخدمات العامة. الاعتماد على العمالة الوافدة في العمل المنزلي يؤثر على الأسر المحلية بتقليل الحوافز لتطوير المهارات المحلية، مما يعيق النمو الاقتصادي والاستثمار في التدريب والتعليم. كما أن هذا الاعتماد قد يخلق تبعية في القطاعات الحيوية مثل الصناعة، مما يؤثر على الاستقلالية الاقتصادية ويجعل السياسات عرضة لتحديات تتعلق بتغييرات في سياسات الهجرة والعلاقات الدولية. (٥)

الجدول (١): الأهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب نوع العمل والجهة المستفيدة من العمالة الوافدة في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣.

			نوع العمل						المجموع
			تجاري	خدمي	زراعي	صناعي	منزلي	غير ذلك	
الجهة المستفيدة من العمالة الوافدة	شركة	ت	٢	٢	٠	٢	٠	٠	٦
		%	%٠.٤	%٠.٤	%٠	%٠.٤	%٠	%٠	%١.٣
	مؤسسة حكومية	ت	٠	٥	٢	٨٥	٤	١	٩٧
		%	%٠	%١.٠	%٠.٤	%١٧.٨	%٠.٨	%٠.٢	%٢٠.٣
	مزرعة	ت	٠	١	٢٠	٠	٠	٠	٢١
		%	%٠	%٠.٢	%٤.٢	%٠	%٠	%٠	%٤.٤
	منزلية	ت	٠	٠	٠	٠	٩٠	٠	٩٠
		%	%٠	%٠	%٠	%٠	%١٨.٨	%٠	%١٨.٨
	نشاط تجاري	ت	١٠٥	٥	٠	٠	٠	٠	١١٠
		%	%٢٢	%١	%٠	%٠	%٠	%٠	%٢٣.٠
	نشاط خدمي	ت	٣	١٢١	١	٢٠	٠	١	١٤٦
		%	%٠.٦	%٢٥.٣	%٠.٢	%٤.٢	%٠	%٠.٢	%٣٠.٥
	نشاط صناعي	ت	٠	٠	٠	٨	٠	٠	٨
		%	%٠	%٠	%٠	%١.٧	%٠	%٠	%١.٧
المجموع		ت	١١٠	١٣٤	٢٣	١١٥	٩٤	٢	٤٧٨
		%	٢٣.٠	%٢٨.٠	%٤.٨	%٢٤.١	%١٩.٧	%٤.	%١٠٠.٠

المصدر: حسب الاستمارة الميدانية للباحث للعام ٢٠٢٣

الشكل (١): الأهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب نوع العمل والجهة المستفيدة من العمالة الوافدة في صلاح الدين لعام ٢٠٢٣.

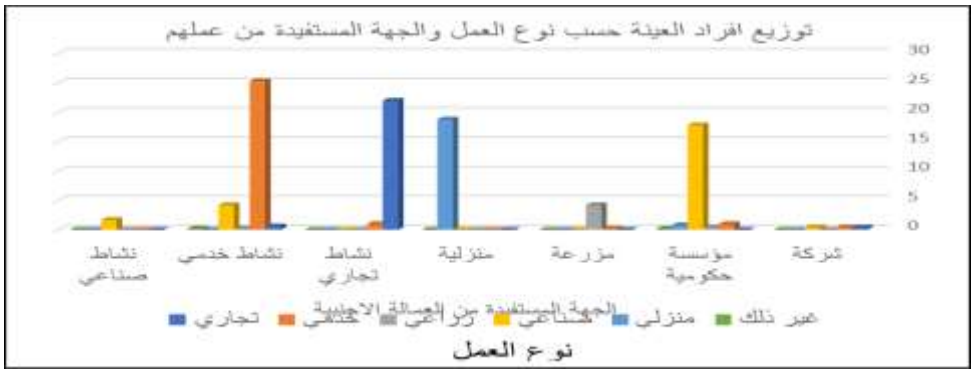

المصدر: من اعداد الباحث حسب الجدول (١)

الخريطة (٢): التوزيع الجغرافي للعمالة الوافدة حسب الجهة المستفيدة من العمالة في اقضية محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

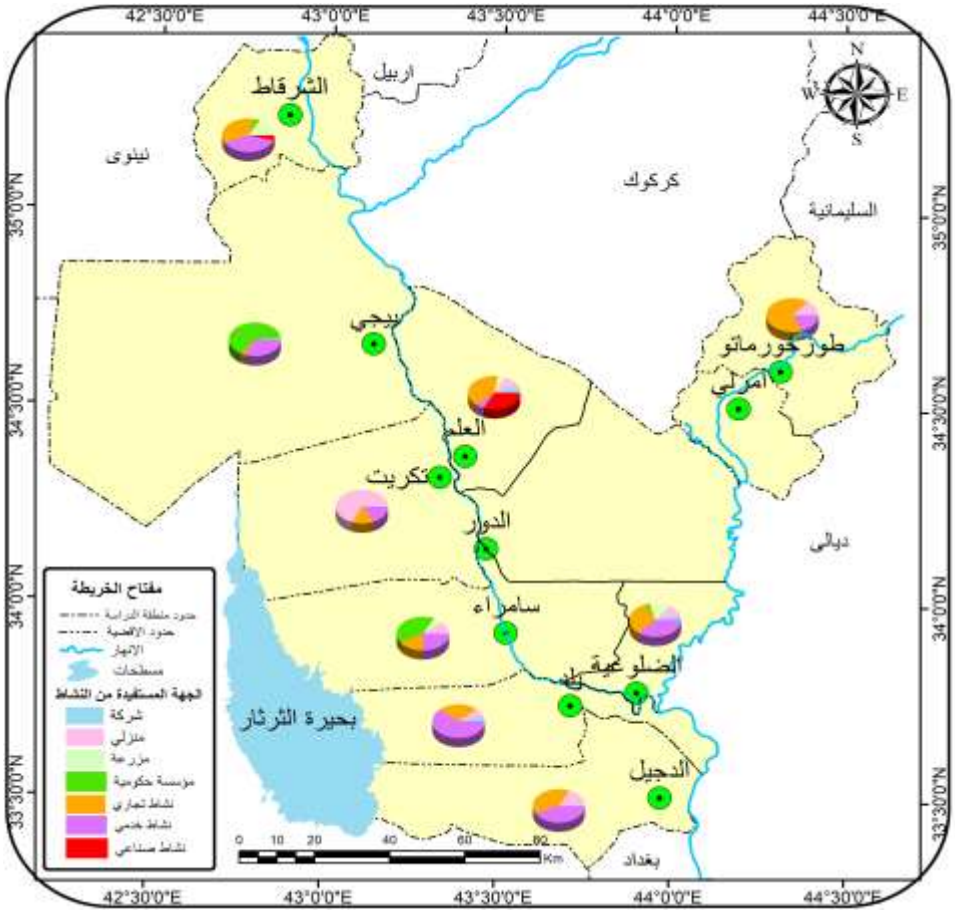

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١) ومخرجات برنامج Arc Map 10.8

٢- الأهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة اعتمادا على نوع الكفالة وصلاحية تنقل العمالة الوافدة في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣:

يظهر الجدول (٢) أن العمالة الوافدة تتوزع بشكل متفاوت حسب نوع الكفالة، مما يعكس الأدوار المختلفة التي تلعبها كل من الحكومة، الأفراد، والشركات في تنظيم حركة العمالة.

الكفالات الحكومية تستحوذ على النسبة الأكبر من العمالة الوافدة، حيث ٢٩.٥% من العمالة المكفولة حكومياً تنتقل بين المحافظات، مقارنة بـ ١٩.٥% ممن لا ينتقلون. هذا يشير إلى أن الحكومة لديها دور كبير في تسهيل حركة العمالة بين المحافظات، مما يعزز من قدرتها على توجيه العمالة إلى المناطق التي تحتاج إلى دعم في القطاعات المختلفة، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. إجمالي العمالة المكفولة حكومياً يشكل ٤٩.٠% من مجموع العمالة الوافدة، مما يبرز أهمية الدور الحكومي في تنظيم العمالة الوافدة، من ناحية أخرى، الكفالات الشخصية تشكل ٢٤.١% من مجموع العمالة الوافدة، حيث ينتقل ١٤.٠% منهم بين المحافظات بينما ١٠.٠% لا ينتقلون. هذا يعكس أن الأفراد الذين يكفلون العمالة يركزون غالباً على تلبية الاحتياجات المحلية دون الحاجة إلى التنقل بين المحافظات، مما يشير إلى تأثيرات اجتماعية محددة على توزيع العمالة، اما الشركات، فتظهر نمطاً مختلفاً، اذ ان ٤.٨% من العمالة المكفولة من قبل الشركات تنتقل بين المحافظات، في حين أن ١٣.٤% لا تنتقل. هذا يعكس أن العمالة في الشركات قد تكون مرتبطة بمشاريع محلية ثابتة أو احتياجات محددة تتطلب وجودها في مواقع محددة، مما يقلل من ديناميكية التنقل، الفئة الأخرى من العمالة المكفولة تحت تصنيفات مختلفة تشكل ٨.٨% من مجموع العمالة، حيث ينتقل ٥.٢% منهم بين المحافظات و٣.٦% لا ينتقلون. هذا يعكس أن هذه الفئة تتضمن عمالة قد تكون مرتبطة بأعمال غير منتظمة أو مؤقتة، مما يجعلها أقل تأثيراً على التوزيع الجغرافي للعمالة، وحسب عينة العمالة الوافدة البالغة ٤٧٨ عاملاً، تبين أن ٥٣.٦% منهم ينتقلون بين المحافظات و٤٦.٤% لا ينتقلون. هذا التوزيع يعكس تأثير السياسات الحكومية والتنظيمات المتعلقة بالكفالات على حركة العمالة. الدور المحوري للكفالات الحكومية يبرز أهمية التوجيه الحكومي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المحافظات المختلفة. في المقابل، الحركات المحدودة للعمالة المكفولة شخصياً أو من قبل الشركات تشير إلى أن هذه الفئات من العمالة قد تكون أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات السياسية أو الاقتصادية المحلية، تشير البيانات إلى أن العمالة الوافدة تحت الكفالة الحكومية والتي لها صلاحية التنقل بين المحافظات تتركز في أقضية الشرقاط، تكريت، وبيجي، مما يعكس دور الحكومة في توزيع العمالة لتلبية الاحتياجات التنموية في هذه المناطق. العمالة تحت الكفالة الحكومية بدون حق التنقل تتواجد في سامراء وبيجي، مما يعكس سياسة الاحتفاظ بهذه العمالة في مواقع محددة لتلبية احتياجات معينة، العمالة الوافدة تحت الكفالة الشخصية والتي لها حق التنقل تتركز في العلم، بلد، سامراء، وتكريت، مما يشير إلى تفضيل الأفراد لتوزيع العمالة في هذه المناطق لأسباب تتعلق

بالعمل أو الاحتياجات المحلية. العمالة تحت الكفالة الشخصية بدون حق التنقل تتواجد في طوزخورماتو، الضلوعية، العلم، تكريت، والدجيل، مما يعكس الاحتياجات المحلية المحددة في هذه الأقضية، هذا التوزيع الجغرافي يعكس التأثيرات السياسية للعمالة الوافدة، اذ تؤدي السياسات الحكومية دوراً حاسماً في توجيه وتوزيع العمالة لتحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية المستدامة. الاعتماد على العمالة الوافدة في مناطق معينة يعزز من قدرة الحكومة على تنفيذ استراتيجياتها التنموية، بينما تظل التحديات قائمة في إدارة حركة العمالة بين المحافظات وفقاً للاحتياجات المتغيرة.

العمال الأجانب الذين يتمتعون بكفالة حكومية وحرية التنقل يمكنهم التأثير بشكل أكبر على السياسات المحلية والأمن من خلال تفاعلهم مع المجتمعات المختلفة داخل الدولة. هذا التفاعل يعزز التأثيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية، مما يزيد من تحديات الاندماج والأمن. الدراسات الإحصائية تؤكد هذه النتائج، مشيرة إلى أهمية السياسات المتعلقة بالعمالة الوافدة والتنقل بين المحافظات. [٦]

الجدول (٢): الأهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب صلاحية التنقل ونوع الكفالة للعمالة الوافدة في صلاح الدين لعام ٢٠٢٣.

			تنقل العمالة الوافدة بين المحافظات		المجموع
			نعم	لا	
نوع الكفالة	حكومية	ت	١٤١	٩٣	٢٣٤
		%	%٢٩.٥	%١٩.٥	%٤٩.٠
	شخصية	ت	٦٧	٤٨	١١٥
		%	%١٤.٠	%١٠.٠	%٢٤.١
	شركة	ت	٢٣	٦٤	٨٧
		%	%٤.٨	%١٣.٤	%١٨.٢
	غير ذلك	ت	٢٥	١٧	٤٢
		%	%٥.٢	%٣.٦	%٨.٨
المجموع		ت	٢٥٦	٢٢٢	٤٧٨
		%	%٥٣.٦	%٤٦.٤	%١٠٠.٠

المصدر: حسب الاستمارة الميدانية للباحث للعام ٢٠٢٣

الشكل (٢): الأهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب صلاحية التنقل ونوع الكفالة للعمالة الوافدة في صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

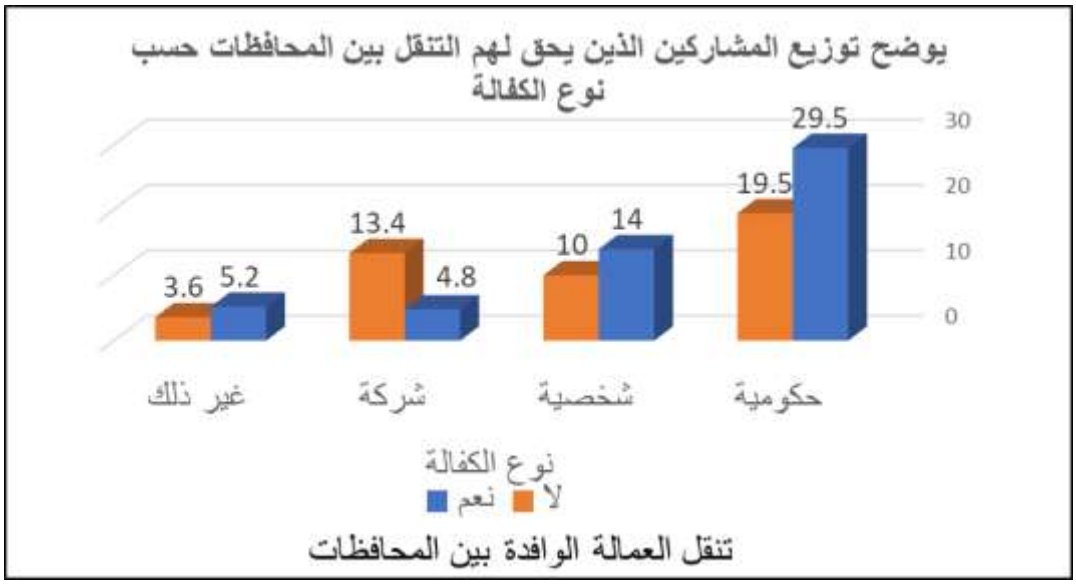

المصدر: من اعداد الباحث حسب الجدول (٢)

ثانيا: الاثار الاجتماعية للأيدي العاملة الوافدة اتجاه محافظة صلاح الدين ومشاكلها

تشير الآثار الاجتماعية إلى التغيرات في النظام الاجتماعي الناتجة عن عوامل خارجية أو داخلية، والتي تؤثر على الأفراد والمجتمعات بطرق متنوعة. تسهم الهجرة في نشر اللغات والثقافات والتكنولوجيا والديانات، مما يعزز التنوع الثقافي والديني. كما يكتسب المهاجرون خبرات ومهارات تعزز مستوى معيشتهم وتساهم في تحسين التنمية الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية عند عودتهم إلى بلدانهم [٧]، ويرى الباحثون أن للهجرة فوائد اجتماعية كبيرة، اذ تتحول الموارد من مواقع ذات إنتاجية حدية اجتماعية صفرية إلى مناطق جديدة حيث تصبح الإنتاجية موجبة، مما يساهم في النمو السريع لهذه المناطق نتيجة لتراكم رأس المال والتطور السريع [٨]، ومن الاثار السلبية التأثير على لغة الطفل الأم اذ ان تعدد لغات المربيات الأجنبيات يمكن أن يزعزع لغة الطفل الأم ويضع أنماط لغوية غير متجانسة لديه. كما أن وجود مربيات أجنبيات يمكن أن يسبب انهيار البناء الأخلاقي والثقافي لدى الطفل، حيث تصبح المربية المصدر الأساسي لمعلوماته، مما يؤثر على دينه وعاداته وتقاليده [٩]، فضلا عن التشجيع على الكسل والاتكالية اذ ان وجود العمالة الوافدة يمكن أن يكسب الأفراد الكسل والاتكالية، اذ يقوم العمال الأجانب بأداء الأعمال بدلاً من الأفراد المحليين [١٠].

١- الأهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب الديانة والجهة المستفيدة من العمالة الوافدة في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣:

نلاحظ من الجدول (٣) توزيع العمالة الوافدة حسب الجهة المستفيدة والديانة اذ يكشف عن العديد من النقاط الهامة من منظور الجغرافية السياسية. العمالة الوافدة تتوزع بشكل كبير وفقًا لنوع النشاط والديانة، مما يعكس تأثيرات السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات الثقافية في المنطقة، من بين افراد العينة (٤٧٨) عاملاً وافداً، يمثل المسلمون ٨٤.٧% من إجمالي العمالة. يتوزع هؤلاء العمال بشكل كبير في الأنشطة الخدمية والتجارية والمنزلية، مما يعكس اعتماد القطاعات الاقتصادية الحيوية على هذه الفئة. المؤسسات الحكومية تستفيد بنسبة كبيرة من العمالة المسلمة (٨.٨%)، مما يعكس السياسات الحكومية التي قد تفضل توظيف العمالة المسلمة لتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي في المناطق التي تتطلب دعماً تنموياً.

وشكلت العمالة المسيحية تشكل ٤.٨% من إجمالي العمالة، وتتواجد بشكل ملحوظ في الأنشطة الخدمية والمؤسسات الحكومية. هذا التوزيع يشير إلى أن العمالة المسيحية قد تكون موجهة نحو وظائف تتطلب مهارات معينة أو تتوفر فيها ظروف عمل خاصة، مما يعكس السياسات الحكومية التي تدعم التنوع والتكامل الاجتماعي، العمالة الهندوسية تمثل نسبة ضئيلة جداً (٠.٤%)، وتتركز في الأنشطة التجارية والخدمية. هذا التوزيع يعكس قلة تواجد هذه الفئة وربما يشير إلى سياسات توظيف محددة أو تفضيلات ثقافية واقتصادية تجعلهم يتركزون في قطاعات محددة.

تشكل العمالة بلا ديانة ١٠% من إجمالي العمالة، مع تركيز كبير في المؤسسات الحكومية (٩.٨%). يعكس هذا التوزيع مرونة السياسات الحكومية في التعامل مع هذه الفئة وتأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية على توزيع العمالة الوافدة، مما يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي. توضح الخريطة توزيع العمالة الوافدة في أقضية محافظة صلاح الدين، حيث تتركز العمالة المسلمة في تقديم الخدمات الأساسية في أقضية بلد، الدجيل، الشرقاط، الضلوعية، وتكريت، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

العمالة بلا ديانة، معظمها من أيدي عاملة صينية بوذية، تتركز في قضاء سامراء لصيانة محطة كهرباء الجالسية، ولا يمكن استبدالهم. العمالة المسلمة في المؤسسات الحكومية تتركز في بيجي، بينما في النشاط التجاري تتركز في الدجيل، بلد، الضلوعية، طوزخورماتو، والشرقاط، حيث تعكس اعتماد هذه المناطق على العمالة المسلمة من الدول العربية المجاورة.

التنوع الديني في بيئات العمل يعزز التفاهم والتسامح الثقافي، مما يساهم في بناء علاقات مستقرة. في المؤسسات الحكومية، وجود عمال بلا ديانة يدعم الشمولية، لكن يمكن أن تنشأ توترات

بسبب الاختلافات الدينية والثقافية. المؤسسات ذات النسبة العالية من الأفراد بلا ديانة قد تواجه تحديات في التكامل الثقافي، ويجب إدارة التنوع الديني بفعالية لتحقيق نتائج إيجابية. [١١]

الجدول (٣): الأهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب الديانة والجهة المستفيدة من العمالة الوافدة للعمالة في صلاح الدين لعام ٢٠٢٣.

			الجهة المستفيدة من العمالة							المجموع
			شركة	مؤسسة حكومية	مزرعة	منزلية	نشاط تجاري	نشاط خدمي	نشاط صناعي	
الديانة	مسلمين	ت	٥	٤٢	٢١	٨٩	١٠٧	١٣٤	٧	٤٠٥
		%	%١.٠	%٨.٨	%٤.٤	%١٨.٦	%٢٢.٤	%٢٨.٠	%١.٥	%٨٤.٧
	المسيحية	ت	١	٨	٠	١	٢	١١	٠	٢٣
		%	%٢.	%١.٧	%٠.	%٢.	%٤.	%٢.٣	%٠.	%٤.٨
	الهندوسية	ت	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٢
		%	%٠.	%٠.	%٠.	%٠.	%٢.	%٢.	%٠.	%٤.
	بلا ديانة	ت	٠	٤٧	٠	٠	٠	٠	١	٤٨
		%	%٠.	%٩.٨	%٠.	%٠.	%٠.	%٠.	%٢.	%١٠.٠
المجموع		ت	٦	٩٧	٢١	٩٠	١١٠	١٤٦	٨	٤٧٨
		%	%١.٣	%٢٠.٣	%٤.٤	%١٨.٨	%٢٣.٠	%٣٠.٥	%١.٧	%١٠٠.٠

المصدر: حسب الاستمارة الميدانية للباحث للعام ٢٠٢٣

الشكل (٣): الأهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب الديانة والجهة المستفيدة من العمالة الوافدة للعمالة في صلاح الدين لعام ٢٠٢٣.

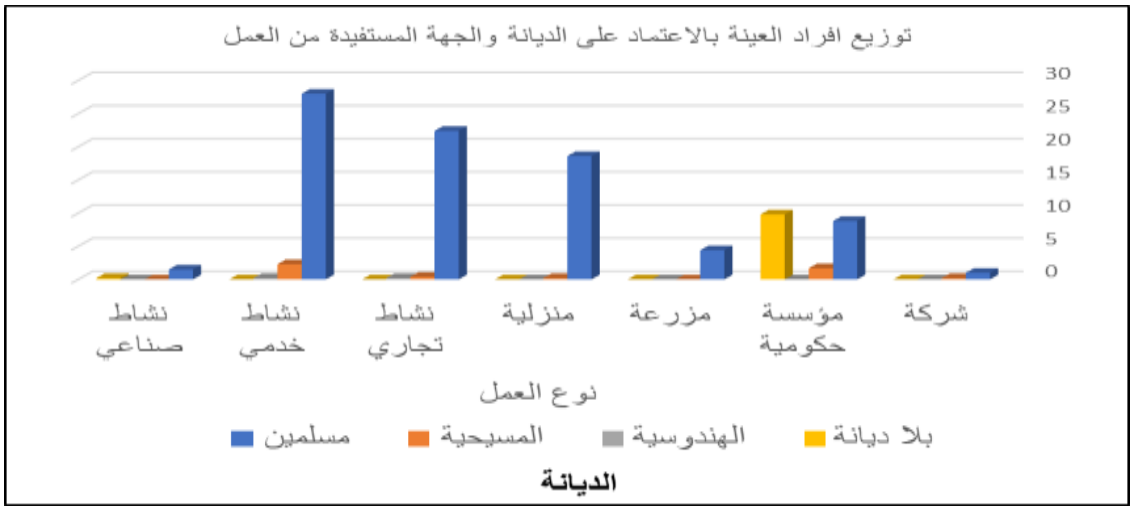

المصدر: من اعداد الباحث حسب الجدول (٣)

٢- الأهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب نوع العمل والمدة المحددة لإقامة العمالة الوافدة في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣.

نلاحظ من الجدول (٤) ان الفئة التي لا توجد لها مدة زمنية محددة لإقامة العمالة تشمل ٣ عمال فقط (٠.٦% من إجمالي العمالة الوافدة)، جميعهم يعملون في القطاع المنزلي. هذا يشير إلى أن العمالة المنزلية هي الوحيدة التي قد لا يتم تحديد مدة زمنية لإقامتهم، العمالة التي تم تحديد إقامتها لمدة شهر واحد تشمل (٨) عمال، منهم (٣) في القطاع التجاري (٠.٦%) و٥ في القطاع المنزلي (١.٠%). يعكس هذا أن العمالة ذات الإقامة القصيرة غالباً ما تكون مخصصة للأعمال المنزلية والتجارية، العمالة التي تم تحديد إقامتها لمدة ثلاثة أشهر تشمل (١٠) عمال، منهم (٥) في القطاع التجاري (١.٠%) و(٥) في القطاع المنزلي (١.٠%). هذا يشير إلى أن العمالة ذات الإقامة لمدة ثلاثة أشهر تتوزع بالتساوي بين القطاعين التجاري والمنزلي، العمالة التي تم تحديد إقامتها لمدة ستة أشهر تشمل (١٠٥) عمال، موزعين كالتالي: ٢٠ في القطاع التجاري (٤.٢%)، ٤ في القطاع الخدمي (٠.٨%)، (٦٤) في القطاع الصناعي (١٣.٤%)، و(١٧) في القطاع المنزلي (٣.٦%). يعكس هذا أن الإقامات لمدة ستة أشهر تتركز بشكل كبير في القطاع الصناعي، العمالة التي تم تحديد إقامتها لمدة سنة واحدة تشمل (١٢٣) عاملًا، موزعين بين القطاعات المختلفة كالتالي: (٢٧) في القطاع التجاري (٥.٦%)، (٣٩) في القطاع الخدمي (٨.٢%)، عامل واحد في القطاع الزراعي (٠.٢%)، (٢٤) في القطاع الصناعي (٥.٠%)، و(٣٢) في القطاع المنزلي (٦.٧%). يعكس هذا التوزيع اعتماد الأنشطة المختلفة على العمالة الوافدة لفترة سنة واحدة، العمالة التي تزيد إقامتهم عن سنة واحدة تشمل (١١٧) عاملًا، موزعين كالتالي: (٣٣) في القطاع التجاري (٦.٩%)، (٤٩) في القطاع الخدمي (١٠.٣%)، عامل واحد في القطاع الزراعي (٠.٢%)، (٦) في القطاع الصناعي (١.٣%)، و(٢٨) في القطاع المنزلي (٥.٩%). يعكس هذا أن العمالة التي تزيد إقامتهم عن سنة واحدة تتوزع بشكل أكبر في القطاع الخدمي والتجاري، العمالة الدائمة تشمل (١١٢) عاملًا، موزعين كالتالي: (٢٢) في القطاع التجاري (٤.٦%)، (٤٢) في القطاع الخدمي (٨.٨%)، (٢١) في القطاع الزراعي (٤.٤%)، (٢١) في القطاع الصناعي (٤.٤%)، ٤ في القطاع المنزلي (٠.٨%)، وعاملان في فئة "غير ذلك" (٠.٤%). يعكس هذا التوزيع أن العمالة الدائمة تتوزع بشكل متوازن بين القطاعات المختلفة، تشير الخريطة (٢) إلى أن العمالة ذات الإقامة الدائمة تتركز في أقضية الشرقاط، العلم، الضلوعية، وبيجي، مما يعكس سياسات التوظيف التي تفضل الاستقرار لتلبية الاحتياجات المستمرة. العمالة التي مدة إقامتها سنة واحدة تتواجد في بلد، طوزخورماتو، بيجي، وتكريت، مما يشير إلى الحاجة لعمالة مؤقتة لتلبية متطلبات المشاريع قصيرة الأجل، التحليل الجغرافي السياسي يظهر أن العمالة الوافدة تتركز في الأنشطة الخدمية والتجارية والصناعية، مما يعكس

التوجهات الاقتصادية للمحافظة. العمالة ذات الإقامات القصيرة والدائمة تميل إلى التوزيع بين القطاعين التجاري والمنزلي، مما يعكس مرونة هذه الأنشطة في استيعاب العمالة على المدى القصير والطويل.

نوع العمل ومدة إقامة العمالة الوافدة في صلاح الدين يؤثران على المجتمع بطرق متعددة، منها تغيير التركيبة الديموغرافية، والتأثير على سوق العمل المحلي، وزيادة الطلب على السلع والخدمات. هذا الانتعاش الاقتصادي قد يضغط على البنية التحتية والخدمات العامة. العمالة الوافدة قد تثري الثقافة المحلية، لكنها قد تثير توترات بسبب العادات الجديدة. مدة الإقامة تؤثر على مدى اندماج الوافدين في المجتمع. لذا، تتطلب هذه التأثيرات سياسات مدروسة تراعي حقوق العمال واحتياجات المجتمع المحلي. (١٢)

الجدول (٤): الاهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب نوع العمل والمدة الزمنية المحددة لإقامة العمالة الوافدة في صلاح الدين لعام ٢٠٢٣.

			نوع العمل					
			تجاري	خدمي	زراعي	صناعي	منزلي	غير ذلك
المدة الزمنية المحددة لإقامة العمالة الوافدة	لا توجد	ت	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٣
		%	%٠.	%٠.	%٠.	%٠.	%٦.	%٠.	%٦.
	١ شهر	ت	٣	٠	٠	٠	٥	٠	٨
		%	%٦.	%٠.	%٠.	%٠.	%١.٠	%٠.	%١.٧
	٣ أشهر	ت	٥	٠	٠	٠	٥	٠	١٠
		%	%١.٠	%٠.	%٠.	%٠.	%١.٠	%٠.	%٢.١
	٦ أشهر	ت	٢٠	٤	٠	٦٤	١٧	٠	١٠٥
		%	%٤.٢	%٠.٨	%٠.	%١٣.٤	%٣.٦	%٠.	%٢٢.٠
	١ سنة	ت	٢٧	٣٩	١	٢٤	٣٢	٠	١٢٣
		%	%٥.٦	%٨.٢	%٢.	%٥.٠	%٦.٧	%٠.	%٢٥.٧
	أكثر من سنة	ت	٣٣	٤٩	١	٦	٢٨	٠	١١٧
		%	%٦.٩	%١٠.٣	%٢.	%١.٣	%٥.٩	%٠.	%٢٤.٥
	دائميه	ت	٢٢	٤٢	٢١	٢١	٤	٢	١١٢
		%	%٤.٦	%٨.٨	%٤.٤	%٤.٤	%٨.	%٤.	%٢٣.٤
المجموع		ت	١١٠	١٣٤	٢٣	١١٥	٩٤	٢	٤٧٨
		%	%٢٣.٠	%٢٨.٠	%٤.٨	%٢٤.١	%١٩.٧	%٤.	%١٠٠.٠

المصدر: حسب الاستمارة الميدانية للباحث للعام ٢٠٢٣

الشكل (٤): الاهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب نوع العمل والمدة الزمنية المحددة لإقامة العمالة الوافدة في صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

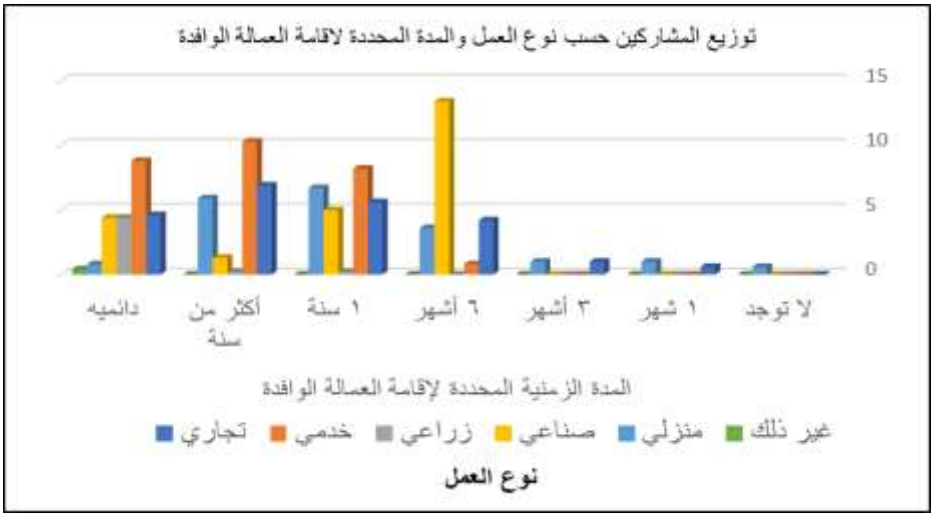

المصدر: من اعداد الباحث حسب الجدول (٤)

الخريطة (٢): التوزيع الجغرافي للعمالة الوافدة حسب المدة المحددة لاقامة العمالة الوافدة للعمالة في صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

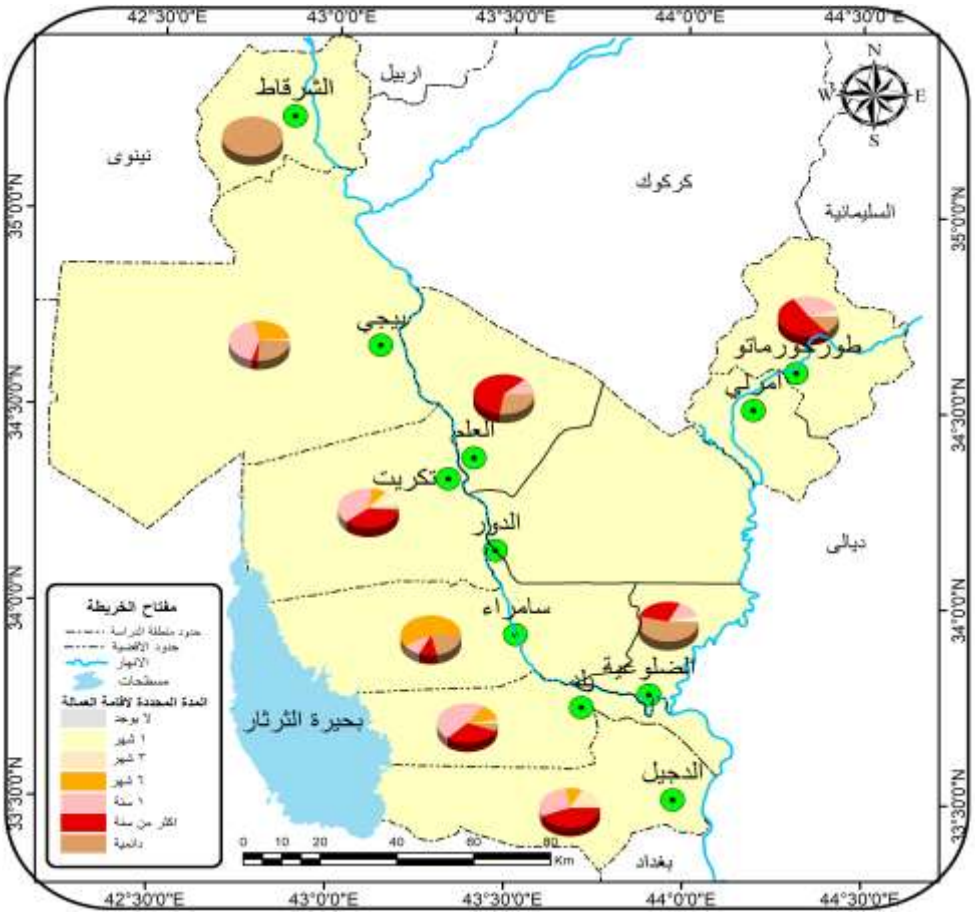

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٤) ومخرجات برنامج Arc Map 10.8

ثالثا: الاثار الاقتصادية للأيدي العاملة الوافدة واتجاه محافظة صلاح الدين ومشاكلها

تشير الآثار الاقتصادية إلى التغيرات في النظام الاقتصادي الناتجة عن عوامل خارجية أو داخلية، والتي تؤثر على الأداء الاقتصادي للدول بشكل إيجابي أو سلبي. تساهم العمالة الوافدة بشكل كبير في تنفيذ خطط التنمية في دول الاستقبال، حيث تشكل جزءاً أساسياً من القوى العاملة. بفضل التمويل والتخطيط الجيد والعمالة الماهرة، تمكنت هذه الدول من بناء قاعدة إنتاجية متنوعة بدلاً من الاعتماد فقط على النفط الخام [١٣]، تساهم العمالة الوافدة في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، اذ تغطي النقص الكلي في العمالة الوطنية التي تحتاجها التنمية المتسارعة. ومع انتقال المجتمع إلى وضع الرفاهية، تحولت هذه العمالة إلى نوع من العمالة الاستهلاكية والترفيهية [١٤]، تساهم العمالة الوافدة في تنويع الاقتصاد وزيادة الإنتاجية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من التبعية للنفط. رغم ذلك، تعتبر الدول المستقبلة المنافع الاقتصادية ضئيلة، حيث يرسل العمال الوافدون جزءاً كبيراً من دخلهم إلى بلدانهم الأصلية، مما يحرم الاقتصاد المحلي من إعادة تدوير هذه الأموال. كما تستفيد العمالة الوافدة من الخدمات والرعاية الاجتماعية دون تمييز، مما يؤثر سلباً على الإنتاج المحلي والدخل الوطني [١٥], تستنزف العمالة الوافدة الموارد المالية من خلال تحويل جزء كبير من دخلها إلى بلدانها الأصلية، مما يقلل السيولة المالية المتاحة للاقتصاد المحلي ويحد من قدرة الدولة على تمويل المشاريع وتطوير البنية التحتية والخدمات. كما يؤثر تحويل الأموال سلباً على النمو الاقتصادي والإنتاج المحلي، ويؤدي وجود العمالة الوافدة إلى تخفيض أجور العمالة الوطنية المماثلة في المهارة [١٦].

١- الاهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب التركيب العمري وكفاءة عمل العمالة الوافدة في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣:

تشمل العمالة الوافدة في محافظة صلاح الدين فئات عمرية بين ١٥-٦٤ عامًا، مع مستويات كفاءة مختلفة. العمالة ذات الكفاءة المنخفضة نادرة جدًا (٠.٢%). العمالة ذات الكفاءة المتوسطة تشكل ٢٩.٩% (١٤٣ عاملًا)، والعمالة ذات الكفاءة العالية تشكل ٦٣.٢% (٣٠٢ عاملًا)، مما يعزز الإنتاجية والاقتصاد المحلي. العمالة ذات الكفاءة العالية جدًا تمثل ٤.٨% (٢٣ عاملًا)، مما يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي والابتكار. في الفئة العمرية ٦٥ عامًا أو أكثر، تشمل ٩ عمال فقط، جميعهم من ذوي الكفاءة المتوسطة إلى العالية (٠.٨% و١.٠% على التوالي).

العمال ذوو الكفاءة العالية يزيدون الإنتاجية والنمو الاقتصادي، ويملؤون فجوات المهارات في السوق، رغم تأثيرهم السلبي المحتمل على العمال المحليين بسبب المنافسة. يحصلون على أجور أعلى، مما يعزز قدرتهم الشرائية ويحسن ظروفهم المعيشية، لكن قد يؤثر ذلك على هيكل الأجور. التحويلات المالية التي يرسلونها تدعم اقتصادات بلدانهم الأصلية. الشباب يتميزون بالكفاءة العالية، مما يعزز الأداء الاقتصادي، في حين تعوض خبرة الأكبر سنًا عن نقص كفاءتهم [١٧].

الجدول (٥): الاهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب العمر وكفاءة عمل العمالة الوافدة في صلاح الدين لعام ٢٠٢٣.

			كفاءة عمل العمالة الوافدة				المجموع
			منخفض	متوسط	عالي	عالي جدا	
	١٥-٦٤	ت	١	١٤٣	٣٠٢	٢٣	٤٦٩
		%	%٢.	%٢٩.٩	%٦٣.٢	%٤.٨	%٩٨.١
	٦٥ او أكثر	ت	٠	٤	٥	٠	٩
		%	%٠.	%٨.	%١.٠	%٠.	%١.٩
المجموع		ت	١	١٤٧	٣٠٧	٢٣	٤٧٨
		%	%٢.	%٣٠.٨	%٦٤.٢	%٤.٨	%١٠٠.٠

المصدر: حسب الاستمارة الميدانية للباحث للعام ٢٠٢٣

الشكل (٥): الاهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب العمر وكفاءة عمل العمالة الوافدة في صلاح الدين لعام ٢٠٢٣.

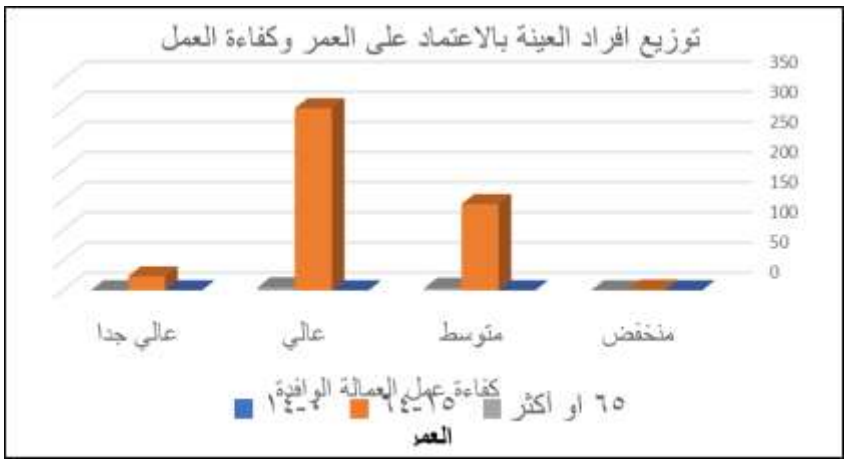

المصدر: من اعداد الباحث حسب الجدول رقم (٥)

٢- الاهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب نوع العمل ومقدار الأجرة التي يحصل عليها العامل الوافد في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣:

نلاحظ من الجدول (٦) توزيع الأجور التي يحصل عليها العمال الوافدون حسب نوع العمل، ويوضح نسب العمالة الوافدة في الفئات المختلفة للأجور. يمكن من خلال هذا التوزيع تحليل الأثر الجغرافي والسياسي لتوزيع الأجور على العمالة الوافدة، في الأنشطة التجارية، يوجد ١١٠ عمال يتوزعون على فئات الأجور المختلفة. حوالي ٢٠ منهم يحصلون على أجر أقل من ٥٠٠ دولار، وهو ما يمثل ٤.٢% من إجمالي العمالة. الجزء الأكبر من العمال، ٨٤ عاملًا، يتقاضون أجورًا تتراوح بين ٥٠١ و٧٥٠ دولار، بنسبة ١٧.٦%. هناك ٤ عمال يتقاضون أجورًا بين ٧٥١ و١٠٠٠ دولار (٠.٨%)، و٢ عاملان يتقاضون أكثر من ١٠٠٠ دولار (٠.٤%), في الأنشطة الخدمية، يتوزع ١٣٤ عاملًا على فئات

الأجور، حيث يتقاضى ٧٥ منهم أقل من ٥٠٠ دولار (١٥.٧%)، و٥٢ يتقاضون بين ٥٠١ و٧٥٠ دولار (١٠.٩%). فقط ٣ عمال يتقاضون بين ٧٥١ و١٠٠٠ دولار (٠.٦%)، و٤ عمال يتقاضون أكثر من ١٠٠٠ دولار (٠.٨%), بالنسبة للأنشطة الزراعية، يوجد ٢٣ عاملًا، منهم ٤ يتقاضون أقل من ٥٠٠ دولار (٠.٨%)، و٢ يتقاضون بين ٥٠١ و٧٥٠ دولار (٠.٤%). الجزء الأكبر، ١١ عاملًا، يتقاضى بين ٧٥١ و١٠٠٠ دولار (٢.٣%)، بينما يتقاضى ٦ عمال أكثر من ١٠٠٠ دولار (١.٣%), في الأنشطة الصناعية، هناك ١١٥ عاملًا. ٧ منهم يتقاضون أقل من ٥٠٠ دولار (١.٥%)، و٢٩ يتقاضون بين ٥٠١ و٧٥٠ دولار (٦.١%). لا يوجد عمال يتقاضون بين ٧٥١ و١٠٠٠ دولار، بينما يتقاضى ٧٩ منهم أكثر من ١٠٠٠ دولار (١٦.٥%), أما في الأنشطة المنزلية، يوجد ٩٤ عاملًا، حيث يتقاضى ٨٨ منهم أقل من ٥٠٠ دولار (١٨.٤%)، و٢ يتقاضون بين ٥٠١ و٧٥٠ دولار (٠.٤%). لا يوجد عمال يتقاضون بين ٧٥١ و١٠٠٠ دولار، بينما يتقاضى ٤ منهم أكثر من ١٠٠٠ دولار (٠.٨%), في فئة "غير ذلك"، يوجد عاملان يتوزعان على فئتي الأجور أقل من ٥٠٠ دولار و٥٠١–٧٥٠ دولار بنسبة ٠.٢% لكل منهما, توضح البيانات توزيع العمالة الوافدة حسب الأجرة التي يحصل عليها العامل الوافد. العمالة التي تحصل على أقل من ٥٠٠ دولار تتركز في أقضية تكريت، الدجيل، بلد، الضلوعية، وطوزخورماتو. العمالة التي تحصل على أجور بين ٥٠١ و٧٥٠ دولار تتركز في أقضية الشرقاط، طوزخورماتو، العلم، الضلوعية، بلد، والدجيل. أما العمالة التي تتلقى أجوراً بين ٧٥٠ و١٠٠٠ دولار فتتركز في أقضية الشرقاط، العلم، والدجيل. العمالة التي تحصل على أكثر من ١٠٠٠ دولار تتركز في أقضية بيجي، سامراء، والضلوعية.

يحصل العمال في القطاع الصناعي على أجور عالية نسبيًا، حيث يتقاضى الكثير منهم أكثر من ١٠٠٠ دولار، مما يساهم في تحسين مستوى معيشتهم ويحفزهم على تطوير مهاراتهم والانخراط في القطاعات الصناعية، مما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية. من ناحية أخرى، يوجد تفاوت واضح في الأجور بين القطاعات المختلفة، حيث يتقاضى العمال في القطاعات التجارية والخدمية والزراعية أجورًا أقل بكثير مقارنة بالقطاع الصناعي. هذا التفاوت يمكن أن يسبب مشاكل اجتماعية واقتصادية، وقد يؤدي إلى تركيز العمالة في القطاع الصناعي، مما يخل بالتوازن الاقتصادي ويزيد الاعتماد على هذا القطاع، من الضروري أن تقوم السياسات بإدارة هذه التأثيرات المختلفة لضمان التنمية الشاملة والمستدامة وتجنب الآثار السلبية مثل التفاوت في الدخل والتركيز الزائد على قطاع محدد. الأجور المرتفعة في القطاع الصناعي قد تسبب تركز العمالة في قطاعات معينة، مما يعوق التوازن الاقتصادي. [١٨]

الجدول (٦): الاهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب نوع العمل ومقدار الاجر الذي يحصل عليه العامل الوافد في صلاح الدين لعام ٢٠٢٣.

			مقدار الاجر الذي يحصل عليه العامل الوافد				المجموع
			اقل من ٥٠٠	٥٠١-٧٥٠	٧٥١-١٠٠٠	أكثر من ١٠٠٠	
نوع العمل	تجاري	ت	٢٠	٨٤	٤	٢	١١٠
		%	%٤.٢	%١٧.٦	%٨.	%٤.	%٢٣.٠
	خدمي	ت	٧٥	٥٢	٣	٤	١٣٤
		%	%١٥.٧	%١٠.٩	%٦.	%٨.	%٢٨.٠
	زراعي	ت	٤	٢	١١	٦	٢٣
		%	%٨.	%٤.	%٢.٣	%١.٣	%٤.٨
	صناعي	ت	٧	٢٩	٠	٧٩	١١٥
		%	%١.٥	%٦.١	%٠.	%١٦.٥	%٢٤.١
	منزلي	ت	٨٨	٢	٠	٤	٩٤
		%	%١٨.٤	%٤.	%٠.	%٨.	%١٩.٧
	غير ذلك	ت	١	١	٠	٠	٢
		%	%٢.	%٢.	%٠.	%٠.	%٤.
المجموع		ت	١٩٥	١٧٠	١٨	٩٥	٤٧٨
		%	%٤٠.٨	%٣٥.٦	%٣.٨	%١٩.٩	%١٠٠.٠

المصدر: حسب الاستمارة الميدانية للباحث للعام ٢٠٢٣

الشكل (٦): يوضح الاهمية النسبية لحجم العينة للعمالة الوافدة حسب نوع العمل ومقدار الاجرة الذي يحصل عليه العامل الوافد في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣.

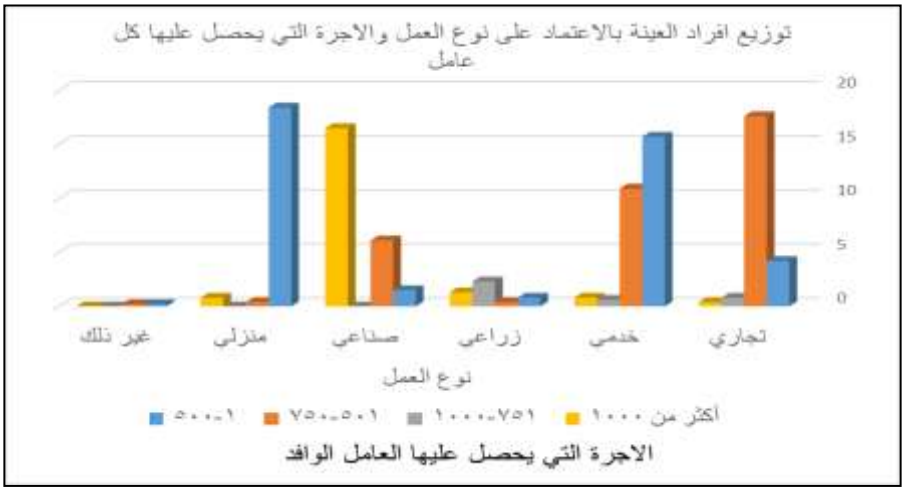

المصدر: من اعداد الباحث حسب الجدول رقم (٦)

الاستنتاجات: –

- التنوع الثقافي والتكامل الاجتماعي: وجود العمالة الوافدة يعزز من التنوع الثقافي ويثري النسيج الاجتماعي، لكنه يخلق أيضًا تحديات مرتبطة بالتكامل الاجتماعي والاندماج. الفروقات الثقافية واللغوية قد تؤدي إلى توترات اجتماعية تتطلب سياسات فعالة لتعزيز التفاهم والتعايش بين الثقافات المختلفة.
- الضغط على البنية التحتية: زيادة العمالة الوافدة تفرض ضغوطًا على البنية التحتية والخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل. هذه الضغوط تتطلب تخطيطًا استراتيجيًا واستثمارات مستدامة لتوسيع وتحسين هذه الخدمات لتلبية الاحتياجات المتزايدة .
- تعزيز النمو الاقتصادي: العمالة الوافدة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير المهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ المشاريع الإنمائية الكبرى. هذه العمالة تدعم الاقتصاد المحلي عبر تحسين الإنتاجية وتعزيز الكفاءة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- التحديات الأمنية والسياسية: تدفق العمالة الوافدة يمكن أن يؤثر على الأمن والاستقرار السياسي في محافظة صلاح الدين. التحديات الأمنية قد تتزايد إذا لم تكن هناك سياسات فعالة لإدارة العمالة الوافدة وضمان حقوقهم، مما قد يؤدي إلى توترات تؤثر على الأمن العام.
- دور المؤسسات الحكومية: المؤسسات الحكومية تؤدي دورًا محورياً في تنظيم وإدارة إقامة العمالة الوافدة، وتأثير هذه السياسات على اندماجهم في المجتمع. السياسات الحكومية التي تشجع على التعايش السلمي والتفاهم المتبادل تسهم في تقليل التوترات وتعزيز الوحدة الوطنية.

المقترحات

- صياغة سياسات هجرة عمل واضحة وشفافة: تضمن تنظيم تدفق العمالة الوافدة بما يتماشى مع احتياجات السوق المحلي. يجب أن تشمل هذه السياسات آليات للحد من العمالة غير النظامية وضمان حقوق العمال الوافدين والمحليين على حد سواء.
- تعزيز التفاهم المتبادل بين السكان المحليين والعمال الوافدين: من خلال برامج تهدف إلى تقليل التوترات الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي. يمكن أن تشمل هذه البرامج تنظيم حملات توعية وبرامج تعليمية لتعزيز التفاهم والتبادل الثقافي بين العمال الوافدين والسكان المحليين.
- الاستثمار في تحسين وتوسيع الخدمات الاجتماعية: مثل بناء مدارس ومستشفيات جديدة وتحديث المرافق القائمة لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، وضمان حصول العمال الوافدين على خدمات صحية وتعليمية جيدة لتعزيز رفاههم الاجتماعي.
- إنشاء مراكز تدريب مهني متقدمة: تهدف إلى رفع كفاءة القوى العاملة المحلية، مما يقلل الاعتماد على العمالة الوافدة ويعزز فرص العمل للمواطنين المحليين. التركيز على المهارات التقنية

والصناعية المطلوبة في السوق يمكن أن يسهم في تحقيق توازن أكبر بين العرض والطلب على العمالة.

المصادر:

(١) منظمة العمل العربية، واقع وآفاق تنقل الأيدي العاملة العربية. القاهرة (٢٠١٥)، ص ٤.

(٢) انور سيد كامل، الأبعاد السلبية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة في الجغرافيا السياسية، كلية الآداب جامعة بني سويف، مجلد ٤، ٢٠١٥م، بني سويف–مصر، ص٣٢٩.

(٣) صباح محمد، لا إحصائيات دقيقة عن العمالة الأجنبية والعمل تتوعد بمطاردة غير الشرعيين، صوت العراق، ٢٠٢٠، ٦/٢٠ في ٢٠٢٢/٤/٣ www.sotaliraq.com

(٤) عدنان فرحان، الجوراني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الأجنبية في العراق الحوار المتمدن، ٢٠١٥، ٢٨/٣ في www.ahewar.org, 2022/3/20

) 5(C.S. Yue. "Foreign labor in Singapore: trends, policies, impacts, and challenges." Eldis, Philippine Institute for Development Studies, 2011, P 12-14.

(٦) مجيد ملوك السامرائي، رغد سعيد عبد الحميد التنمية المستدامة لنظام النقل البري في محافظة صلاح الدين، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، ٢٠١٢ ص ١٣٣.

(٧) يوسف جاسم حلواص، التكيف الاجتماعي للعائدين من المهجر دراسة اجتماعية نظرية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، المجلد (١)، العدد (٤٦)، بغداد, ٢٠٢٠، ص ٢٠٤.

(٨) محمد علي الطائي، ٢٠١٧ هجرة الأيدي العاملة والكفاءات العلمية، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد (٢٩)، بغداد, ٢٠١٧، ص ١٠٦.

(٩) إبراهيم بن عبد الكريم عيبان، العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من إستقدامها وتلافي أثارها، جامعة الشقراء، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد (٦)، بغداد, ٢٠١١، ص٢.

(١٠) ابراهيم عبد الكريم عيبان، المصدر السابق، ص ١٤.

)11(Joppke, Christian. "The Secular and the Sacred: Religion and Politics Worldwide." Cambridge University Press, 2015, pp. 112-118.

) 12(Smith, James A. "The Impact of Migrant Workers on Local Communities: A Case Study of Salah al-Din Province." Journal of Social and Economic Studies, vol. 35, no. 4, 2022, pp. 112-126.

(١٣) منظمة العمل العربية، واقع وآفاق تنقل الأيدي العاملة العربية. مصدر سابق، (٢٠١٥) ص ٣.

(١٤) علي اسعد وطفة، العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٤٤، بيروت ،٢٠٠٧ ص٧٠–٧٣.

(١٥) منظمة العمل العربية، المصدر السابق، ص ٣.

(١٦) صالح احمد سالم هويمل العامري، التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير (منشورة) مقدمة إلى جامعة الشرق الأ٠٧وسط للدراسات العليا، كلية العلوم الانسانية قسم الاعلام، الامارات, ٢٠٠٨، ص٣٥، على الرابط الالكتروني www.meu.edg.jo

) 17(International Monetary Fund. "The Impact of International Migration on Inclusive Growth: A Review." IMF Working Papers, 2021. pp. 1-25.

)18(Smith, John. "Wage Disparities in the Industrial Sector: Economic and Social Implications." Economic Journal of Industrial Relations, vol. 28, no. 4, 2022, pp. 225-240.

Reference:

(1) Arab Labor Organization, Reality and Prospects of Arab Labor Mobility. Cairo (2015), p. 4.
(2) Anwar Sayed Kamel, The Negative Dimensions of Foreign Labor in the Gulf Cooperation Council Countries, A Study in Political Geography, Faculty of Arts, Beni Suef University, Volume 4, 2015, Beni Suef-Egypt, p. 329.
(3) Sabah Muhammad, No Accurate Statistics on Foreign Labor and Labor Threatens to Pursue Illegal Workers, Sawt Al-Iraq, 2020, 6/20 on 4/3/2022 www.sotaliraq.com
(4) Adnan Farhan, Al-Jourani, The Economic and Social Impacts of Foreign Labor in Iraq, Al-Hewar Al-Mutamadin, 2015, 3/28 on www.ahewar.org, 3/20/2022
(5) C.S. Yue. "Foreign labor in Singapore: trends, policies, impacts, and challenges." Eldis, Philippine Institute for Development Studies, 2011, P 12-14.
(6) Majeed Malook Al-Samarrai, Raghad Saeed Abdul Hamid, Sustainable Development of the Land Transport System in Salah Al-Din Governorate, Tikrit University Journal for Humanities, 2012, p. 133.
(7) Yousef Jassim Halwas, Social Adaptation of Returnees from Abroad, A Theoretical Social Study, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, Volume (1), Issue (46), Baghdad, 2020, p. 204.
(8) Muhammad Ali Al-Taie, 2017 Migration of Labor and Scientific Competencies, Journal of Al-Mamoun University College, Issue (29), Baghdad, 2017, p. 106.
(9) Ibrahim bin Abdul Karim Aiban, Expatriate Labor in the Kingdom of Saudi Arabia and the Negative Effects of Their Presence and the Roles of Educational Institutions in Limiting Their Recruitment and Avoiding Their Effects, Al-Shaqra University, Journal of Psychological and Educational Studies, Issue (6), Baghdad, 2011, p. 2.
(10) Ibrahim Abdul Karim Aiban, the previous source, p. 14.
(11) Joppke, Christian. "The Secular and the Sacred: Religion and Politics Worldwide." Cambridge University Press, 2015, pp. 112-118.
(12) Smith, James A. "The Impact of Migrant Workers on Local Communities: A Case Study of Salah al-Din Province." Journal of Social and Economic Studies, vol. 35, no. 4, 2022, pp. 112-126.
(13) Arab Labor Organization, Reality and Prospects of Arab Labor Mobility. Previous source, (2015) p. 3.
(14) Ali Asaad Watfa, Migrant Workers and the Challenges of Cultural Identity in the Arab Gulf States, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Center for Arab Unity Studies, Issue 344, Beirut, 2007, pp. 70-73.
(15) Arab Labor Organization, previous source, p. 3.
(16) Saleh Ahmed Salem Huwaimel Al Ameri, Press Coverage of the Issue of Migrant Workers in the UAE Press, An Analytical Study, Master's Thesis (published) submitted to the Middle East University for Graduate Studies, College of Humanities, Department of Media, UAE, 2008, p. 35, on the electronic link www.meu.edg.jo
(17) International Monetary Fund. "The Impact of International Migration on Inclusive Growth: A Review." IMF Working Papers, 2021. pp. 1-25.
(18) Smith, John. "Wage Disparities in the Industrial Sector: Economic and Social Implications." Economic Journal of Industrial Relations, vol. 28, no. 4, 2022, pp. 225-240.